

**التأويل النحوي**

**الدكتور**

**خالد حسين أبو عمشة**

**التأويل النحوي**

**نحوُ الخروجِ عن النّحوِ**

**مقدمة:**

ظهر التأويل بوصفه وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى، وظل مرادفاً للتفسير ومصاحباً له، منذ أن طفق الناس يتناولون كتاب الله وسنة نبيهم بالشرح والفهم. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته يدركون علاقة الألفاظ باللغة والقرآن الكريم والسنة المطهرة، ويفسرون غريب القرآن ويحتجون بالشعر واللغة، واشتهر منهم في هذا المضمار ابن عباس رضي الله عنه، فكانت الأصالة والحس الفطري باللغة معواناً لهم على الفهم والإدراك. ومع ذلك فقد كانت الحاجة تعوزهم إلى التأويل إذا اشتبه عليهم الأمر، وكانت الألفاظ الدينية تخفي وراءها شيئاً يرغبون في معرفته، فكان الرسول عليه السلام بين ظهرانيهم وهو محور الثقافة والعلم والوحي، فلا مشرع ولا مفتي سواه، وكان الوحي يلاحق الأحداث ويقوم الرسول بالشرح والتفصيل وتقرير الأحكام. وكان القرآن هو الومضة التي تنير طريق الحق، ويوضح معالم الهداية وأبعادها، متخذاً منهجاً خاصاً يميزه عن باقي النصوص، متخيراً أعذب الأساليب اللغوية منطقاً وأشرفها مقصداً، وبعد وفاة النبي عليه السلام توقف الوحي وانقطعت السنة، ولكن أحداث الحياة المتجددة لا تقف عند حد والنصوص محدودة فكان لا بد من مصدر ثالث بعدهما يمد العلم والفكر بحلول للمشاكل الإنسانية. فكان الرأي بأشكاله المختلفة، وإن بدا متحرجاً في أول الأمر، إلا أنه اتسع بعد ذلك وتعددت مناحيه، والتأويل مدار نشاط الرأي. وعندما تطورت الحياة الإسلامية واتسعت الفتوحات، واندلعت شرارة الفتنة الكبرى وانقسم الناس، وتعددت اتجاهاتهم السياسية والدينية وثارت الخلافات وتصارعت الآراء وكثرت الفرق والنحل ونشبت المعارك الكلامية لم تكن النصوص اللغوية والدينية بمعزل عن تلك المعارك، بل كانت وسيلة كل فريق في نصرة مذهبه، وكان أن اكتملت ظاهرة التأويل وأصبحت مصطلحاً يعمل على صرف المعنى الظاهر للفظ إلى معنى محتمل يعضده دليل. (عبد الغفار:5 وما بعدها) هذا من الناحية الدينية، **أما من الناحية اللغوية فنمت ظاهرة التأويل بين أنصار المذهب البصري وتعددت قواعدة وتشعبت مسائله محاولين تأويل الظواهر اللغوية حتى توافق القاعدة النحوية التي تبنوها بناءً على القياس المبني على المطرد والشائع والكثير على عكس الكوفيين الذين بنوا قواعدهم على كل شاهد وصل إليهم.**

إذن ما التأويل وما مسائله وما أبعاده وأهدافه وصوره.

**التأويل لغةً واصطلاحاً:**

لم يحظ كتاب في تاريخ البشرية جمعاء بما حظي به القرآن الكريم من عناية واهتمام، وحفظ وخدمة، وإجلال وتقدير، وتدبر وتفهم، وجدل وحوار، وتعليل وتأويل، فقد انبرى له المسلمون قديماً وحديثاً، تعلماً وتعليماً، حفظاً ومدارسة، تفسيراً وتأويلاً بغية إدراك مقاصده ومراميه ومعانيه. فقد نظم حياة الإنسان نفسه وخالقه ومجتمعه، وكان أساس كل علم محدث عامة وفي العربية على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك اشتركت علوم كثيرة في خدمة كتاب الله، وتداخلت فيما بينها بعض المصطلحات ومن تلك المصطلحات التي تشيع فيها كثيراً مصطلح التأويل شأنه شأن مصطلحات كثيرة شاعت في علوم الحديث وأصول الفقه والقراءات وغيرها كالعلة والقياس والتأويل، فهي متعددة الاستخدامات مما يعني أنه متعددة المعاني والدلالات، ومصطلح التأويل يعد مصلحاً أساسياً في علوم القرآن والقراءات والتفسير وأصول الفقه، ولا شك أن الدلالة اللغوية هي الجامع بين دلالات مصطلح التأويل بينها جميعاً.

**التأويل لغة:**

حملت كلمة التأويل في معاجم العربية معانٍ عدة، سأحاول الوقوف عند أهمها وأبرزها التي تتفق والمعنى الاصطلاحي. فالتأويل في اللغة هو من آل الشيء يؤول إلى كذا بمعنى رجع إليه وارتد، والأوْل هو الرجوع، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: التأويل هو التفسير والمرجع والمصير. (اللسان: أول) وآل الشي إلى كذا صار إليه، يؤول أولاً ومآلاً، وأولته: صيرته إليه وتدبرت أمره. وآل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة، أي حسن السياسة، والتأويل بمعنى الجزاء، وذكروا قوله تعالى: "وأحسن تأويلاً" أي جزاءً، ومن ذلك قول الأعشى:

على أنّها كانت تأول حبّها تأوُّلَ رِبعيّ السّقابِ فأصْحَبَا (اللسان: أول)

وأضاف ابن فارس في الصاحبي بأن التأويل آخر الأمر وعاقبته، يقال إلى أي شيء مآل هذا الأمر: أي مصيره وعقباه. وهذا ما ذكره اللغويون والمفسرون في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله" (آل عمران:7) أي لا يعلم الآجال والمدد إلا الله. والتأويل والمآل من جذر واحد، وكلا الاشتقاقين يدلان على العاقبة والمصير والرجوع، ولعل الأيل سميّ بذلك لمآله إلى الجبل أي رجوعه، والموئل هو الموضع. (معجم مقاييس اللغة: أول) والآل الشخص وهو ما تراه في أول النهار وآخره. وكما دلّت أحاديث نبوية كثيرة على هذه المعاني ومنها قوله صلى الله عليه وسلّم "من صام الدهر فلا صامَ ولا آلَ " أي لا رجع إلى خير. ومنها قوله عليه السلام في الدعاء لمن فقد ضالته: أوّل الله عليك أي: ردّ عليك ضالتك، ويقال تقوى الله أحسن تأويلا، والمراد أحسن مرجعاً أو عاقبة. (ابن منظور: أول). ويذكر الأزهري في التهذيب: ألنا وإيل علينا، أي سسنا وسيس علينا أو ولينا أو ولي علينا، وإيالة الناس هي التحكم في أمورهم وإدارتها وتدبيرها. (الجاسم: 23) ويمكن الخلوص مما سبق ذكره بأن أهم معاني التأويل اللغوية:

* الرجوع.
* الردّ
* التغيير والتغيّر.
* الوضوح والظهور.
* التحكم والتدبّر والسياسة.
* التفسير

**التأويل اصطلاحاً:**

انبنى المفهوم الاصطلاحي للتأويل على المفهوم اللغوي، فهو يتسق مع وجهة النظر اللغوية التي تعني الانصراف من معنى إلى معنى آخر عندما يتوافر دليل يدعمه، والتأويل وإن كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ والمعنى أساساً إلا أنه لم يستعمل كمصطلح في البيئة اللغوية –خاصة في المراحل الأولى- بقدر ما استعمل في الدراسات الدينية، ولا غرو في ذلك فالعلوم اللغوية لم تقم إلا لخدمة النص الديني؛ هذا وقد تعددت تعريفات التأويل عند المتكلمين والمحدثين واللغويين والمتصوفة وغيرهم ومن التعريفات المشهورة والمعتمدة في هذا المجال: التأويل صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله، لدليل دلّ على ذلك، وهذا المعنى لا يقوم على القطع بل يسير في ساحة الظنّ. وكذلك تعريف الإمام الغزالي الذي يعرفه بقوله: التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً عن الحقيقة إلى المجاز. وذكر صاحب التاج في معجمه بأن التأويل: نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. أما الإمام الرازي فيقول: التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح مع قيام الدليل على أن ظاهره محال. وقد درس ابن تيمية تعريفات التأويل التي سبقته خلص منها إلى أن التأويل: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به (الصالح: 299) ويميل أهل اللغة على وجه الخصوص إلى تعريف التأويل بقولهم: الاجتهاد في تحديد الدلالة التي قد تتنوع أو التي لا يعطيها الظاهر، وذلك بصرف النظر عن معناه الظاهر إلى آخر يرتئيه المؤول أياً كان انتماؤه، سواء أكان عمله يتعلق بالمشكل أم بغيره في القرآن الكريم. (الجاسم: 31) وعرفه آخرون بقولهم: قراءة تتجاوز المستوى الأول من الفهم المتبادر إلى الذهن إلى مستوى آخر من الفهم يتخطى فيه ظاهر النص إلى باطنه؛ لتوصل فيه بين عالم النص وعالم القارئ المختلف باختلاف مذاهب القراءة. (الجاسم: 31) وقد أثر عن الخليل بن أحمد قوله في تعريف التأويل: "التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه" (العين: أول) فيما جعل ثعلب التأويل مرادفاً للمعنى والتفسير.

**دلالة لفظة التأويل في القرآن الكريم:**

وردت لفظة التأويل في القرآن الكريم سبع عشرة مرة، أجد لزاماً علي أن أتوقف عند مدلولاتها وتفسيراتها وتأويلاتها إجلاء لمعنى التأويل وتوضيحاً لمقاصده ودلالاته في القرآن الكريم وهو مناط التأويل ومبتدؤه ومنتاه. لقد درس المفسرون ومؤلفو الوجوه والنظائر في القرآن الكريم التأويل دراسة موضوعية وتوصلوا إلى أن التأويل في القرآن الكريم جاء على خمسة أوجه أو دلالات، هي:

1. تأويله يعني منتهى كم يملك محمد وأمته، وذلك في قوله تعالى في آل عمران "ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ... وما يعلم تأويله إلا الله". آية 7.
2. تأويله يعني عاقبة ما وعد الله في القرآن الكريم من الخير والشر (الجزاء)، وهذا في قوله تعالى في سورة الأعراف "هل ينظرون إلا تأويله" آية 53.
3. تأويل: يعني تعبير الرؤيا، وهذا في قوله تعالى: وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث". يوسف 6.
4. تأويل يعني تحقيق، وهذا في قوله تعالى: يا أبت هذا تأويل رُؤْيَايَ" يوسف 100.
5. تأويله يعني ألوانه، وهذا في قوله تعالى "لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله" يوسف 37.

وأضاف أبو عبيدة على هذه المعاني، التأويل بمعنى التفسير والبيان والمرجع في قوله تعالى ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. فقال إن معناه: هل ينظرون إلا بيانه ومعانيه وتفسيره، هذا وقد لخص ابن تيمية معاني التأويل في القرآن الكريم بعد استقرائه لها جميعاً بقوله: إن المعنى المشترك فيها جميعاً أنها الموجود الذي يؤول إليه الكلام. (التأويل اللغوي: 30)

**نشأة التأويل وتطور مفهومه نحوياً:**

حري بنا القول بأن مصطلح التأويل على وجه العموم قديم قدم الديانات السماوية والحاجات الإنسانية، لكن مصطلح التأويل بمفهومه اللغوي والنحوي ظهر بدايةً في أحضان المفسرين والأصوليين والمحدثين وكتبهم حيث إنّنا إذا نظرنا في كتب اللغة الأمات كالكتاب لسيبويه والجمل المنسوب للخليل ومقدمة في النحو المنسوب لخلف الأحمر لا نجد استعمالاً لكلمة تأويل فيها، ولكن مع مرور الأيام بدأت تشيع لفظة التأويل في مصادر النحو العربي (الجاسم: 35) التي ألفت في القرن الثالث لذلك يمكن القول بأن التأويل في البيئة العربية وفي الاستعمال القرآني في القرون الثلاثة الأولى اتّسم بكونه مرادفاً لمعنى التفسير، ومن ذلك ما ذكره أبو عبيدة وهو أن التأويل والتفسير واحد، ويروى عن أبي العباس ثعلب قوله: إنّ التأويل والمعنى والتفسير واحد، لذلك لاحظ المحدثون في كتابات الأولين من العلماء استعمال هذه الألفاظ دون الوقوف عند دلالة خاصة بكل مصطلح منها، وعندما تطورت الحياة الفكرية في البيئة العربية الإسلامية ازداد التنوع في فهم القرآن والفكر اللغوي تشعبت الآراء ومن ثمّ أسهم تعدد الفهم القرآني والتقعيد اللغوي إسهاماً فعالاً في هذه الاختلافات، وصارت تلك الاختلافات تخضع لاعتبارات كثيرة أقلها الاعتبار المذهبي في الفكر الديني واللغوي. (الجاسم: 27)

ولعل من أوائل الذين فرقوا بين التأويل والتفسير الماتريدي السمرقندي الذي رأى بأن التفسير هو القطع على أن المراد من اللفظ كذا، والدليل على أنه عنى باللفظ كذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع. ويضيف الراغب بأن التفسير أعم من التأويل، يرى آخرون بأن التفسير يرتبط بالأدلة النقلية الملموسة فيما يرتبط التأويل بالاجتهاد والرأي، وفرق آخرون بينهما بقولهم: التفسير يتعلق بالرواية فيما يتعلق التأويل بالدّراية. وأضاف القشيري بأن التفسير مقصور على الاتّباع والسماع والنقل المأثور أمّا التأويل فيتعلق بالاستنباط والاجتهاد العقلي، وأضاف الثعلبي فرقاًَ آخر بقوله: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً كتفسير الصراط بالطريق والصيّب بالمطر، والتأويل: تفسير باطن اللفظ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، ومنه تأويل قوله تعالى "إن ربك لبالمرصاد" تفسيره، الرصد المراقبة، وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله. (الجاسم: 27)

ومن كتب اللغويين التي ظهرت فيها لفظة التأويل "معاني القرآن" للفراء (ت 207هـ) و"مجاز القرآن" لأبي عبيدة، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة، و"المقتضب" للمبرد، ويكثر استعمالهم له حين يصرفون اللفظ عن ظاهره، لكنهم لم يلتزموا به كل الوقت حيث ظهرت مصطلحات أخرى تكاد تكون مرادفة للتأويل كعادة المصطلحات إبان نشأتها ونموها الأولي، كـ "الحمل" و"المجرى" و"المعنى" و"التعليل" و"التوهم" وغيرها، بيد أننا نستطيع أن نحدد مفهوم التأويل عند النحاة مما ينسب إلى أبي حيان، فقد ذكر السيوطي عنه: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء آخر يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل. (الجاسم: 36)

**أسباب لجوء الفكر النحوي إلى التأويل وأساليبه**

يرى المتتبع لتاريخ الفكر النحوي أن النحاة منذ نشأة علم النحو مارسوا التأويل ممارسة مكثفة جعلت منه آلية أصيلة في نظريتهم النحوية، بنيت عليها الكثير من المفاهيم التي أضفت على قواعدهم النحوية التي استنبطوها من كلام العرب – قدرا كبيرا من الاتساق- وهي القواعد التي صارت قانونا يجب أن يحتكم إليه كل كلام، فما وافقه قبل، وما خالفه ردّ بعدد من الطرق ، والتخريجات والتعليلات والتأويلات، وعلى الرغم من كثرة التأويل عند النحاة فإننا لم نعثر لهم على تعريف له، غير ما يذكره السيوطي نقلاً عن أبي حيان النحوي قوله (وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول) ومعناه على ما يذكر الباحث محمد سالم جد (أنه إذا ورد عن العرب الأقدمين نص يصادم قاعدة نحوية فإن النحاة يؤولونه بما يوافق قواعدهم النحوية)[[1]](#footnote-1) ويعرف الدكتور محمد عيد[[2]](#footnote-2) التأويل النحوي بقوله(صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر) والمراد بالجادة التي جاءت في تعريف أبي حيان هي القواعد النحوية التي استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب ،فما خرج عن تلك القواعد يجب أن يتأول، ويصرف عن ظاهره، حتى يوافق قواعد النحو وأحكامه، معنى هذا أن التأويل مجموعة من الآليات التي يصار إليها بهدف إسباغ صفة الاتساق بين القواعد والنصوص لكي تبدو تلك النصوص متساوقة مع الصورة (د. مبارك) ويفهم بعض الباحثين المحدثين التأويل فهما موسعاً، فلقد رأى الباحث نصر حامد أبو زيد التأويل النحوي بأنه الكيفية التي يعالج بها النحاة اللغة بوصفها نصا بالمعنى السيميوطيقي[[3]](#footnote-3) وهي المعالجة الهادفة إلى اكتشاف اللغة عبر اكتشاف عناصر التشابه، وعناصر الاختلاف، وهو الأمر الذي لا نراه يتم إلا عبر عمليات وطرائق ذات طابع تأويلي في جوهرها، على ما يقول أبو زيد (د نصر حامد أبو زيد ص87) فإذا كان التأويل كيفية معالجة اللغة في كافة أنظمتها، ومستوياتها، بهدف وصفها وتحليلها، فإنه يمكننا أن نعرفه بأنه جهاز مفاهيمي كبير تتأسس عليه النظرية النحوية بل النظرية اللغوية كلها، يتكون هذا الجهاز المفاهيمي من عدد من المقولات تبدأ من الإضمار، والتقدير، والاستتار، والتقديم، والتأخير، والحذف والزيادة، والحمل على المعنى، وتنتهي بالتعليلات والتفسيرات المختلفة، فهذه المفاهيم كلها نراها تشكل جهازا مفهوميا يرتبط مباشرة بالتأويل النحوي، بل هي آليات هذا التأويل، وصوره التي يتجلى فيها، ولذلك قيل ليست تعليلات النحاة إذا إلا تأويلات ،وتفسيرات لشرح الظواهر اللغوية تمهيدا لتصنيفها في جدول خاص مع تمثيلاتها بهدف الكشف عن نظام اللغة (د نصر حامد أبو زيد ص87) فالتأويل عند النحاة إذا هو ذلك الجهاز المفاهيمي الذي لجئوا إليه أثناء فترة التقعيد النحوي بغية تنظيم اللغة وتصنيف قواعدها، وضبطها حتى تكون القاعدة النحوية متسمة بالتساوق، والاطراد هذا وقد رأى الدكتور علي أبو المكارم[[4]](#footnote-4) أن التأويل النحوي يمتد مفهومه امتدادا مباشرا عن مدلوله اللغوي وحصره في الدلالة على العاقبة والمآل والتدبر والتقدير مستشهدا ببيتين من الشعر أحدهما لعبدة ابن الطبيب يقول فيه:

وللأحبة أيام تذكرها وللنوى قبل يوم البين تأويل

والآخر للأعشى يقول فيه:

على أنها كانت تأول حبها تأول ربعي السقاب فأصحبا

وخلص من شرح البيتين أن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقا مع القواعد المتبعة ،ومن هنا يعتبر التأويل-في نظره- صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد، وقد رأى له هدفين اثنين هما :

1- صحة القواعد

2-سلامة النصوص

هذا وأضاف الدكتور **مبارك تريكي هدفاً ثالثاً يتمثل في اعتبار** التأويل النحوي آلية قرائية معرفية، آلية من آليات الفهم والتفهيم، ذلك أن المتأمل في الكثير من الظواهر اللغوية التي عالجها التأويل النحوي يجدها صارت مفهومة بتلك المعالجة التي أوجدت لها مكانا للتوصيف، فإذا كانت المناهج اللغوية تهدف إلى توصيف الظواهر اللغوية فإن التأويل إحدى أدوات هذا التوصيف وآلياته ،إذ مكن النحاة من رد المتشابهات إلى بعضها، وتصنيفها، من ذلك مثلاً: المنادى، والإغراء، والتحذير، والمفعول المطلق ، والمفعول به وغيرها من المنصوبات التي حذف ناصبها، والذي يقدر عندهم فعلا محذوفا، فهذه المنصوبات حين عالجها النحاة بتأويلاتهم التي توجب تقدير فعل محذوف استطعنا أن نفهمها ونحللها وندرجها ضمن الجمل الفعلية، فهذا فهم لا تنحصر غايته في رد النصوص إلى القواعد فحسب، بل هو يساعد المتعلم على الفهم. (**مبارك تريكي**)

**ويرى الدكتور علي ابو المكارم بأن أسباب اللجوء إلى التأويل النحوي تتمثل في:**

**أولا**: **دعوى القصور الكمي للنصوص**:

كان ذلك حين قرر النحاة حصر النصوص المعتمدة في التقعيد في عصر سمي بعصر الاستشهاد، فهم هنا قصروها كميا إذ أهملوا بعضها ، وقد عبر النحاة عن هذه الفكرة بمصطلحات كثيرة منها: القليل، والنادر، والشاذ، وعن النصوص الأخرى التي بنوا عليها قواعدهم أطلقوا عليها: المطرد، والشائع، والغالب، والكثير، يقول الدكتور علي أبو المكارم (رد الاحتجاج بالنصوص المخالفة للقواعد بدعوى قصورها كماً عن التأثير فيها شائع في البحث النحوي) (التفكير النحوي: 239) ولا يرى الدكتور مبارك تريكي ما فعله النحاة حين بنوا قواعدهم على الأعم الأغلب من كلام العرب ادعاءً منهم بعدم كفاية النصوص التي تبنى عليها القواعد ،إذ لو كانوا يعانون من قصور كمي-أو من فقر نصوصي- كما أشار الأستاذ لدفعهم ذلك إلى تبني كل نص وارد عن العرب حتى يتمكنوا من التقعيد لأي وجه من وجوه الكلام المحتملة، ولأي طريقة من طرائق العرب في كلامهم ،أليس النحو هو اتباع سمت كلام العرب ،ثم أليس غاية النحاة هي بناء قواعد تتسم بالإحاطة والشمول؟ بحيث لم ينفلت منهم وجه من الوجوه ،أو جهة من جهة الكلام التي كانت متداولة في المجتمع العربي في جاهليته المتأخرة على الأقل، والى غاية زمن نزول القرآن وزمن التقعيد؟ إن الوعي بهذه المسالة يجعلنا نقول إن العكس عندنا هو الصحيح، إذ وفرة النصوص وغزارتها زيادة على صرامة المنهج الذي وضعوه لأنفسهم واتبعوه بصرامة لا تخلو من مرونة، فقد تسومح في الخروج على صرامة هذا المنهج في الكثير من القواعد النحوية ،حين تكون الحاجة ماسة إلى ذلك، ولا نمثل لأننا نتصور أن هذا أمر معروف زيادة أيضا على إيمانهم بقداسة اللغة التي يقعدون لها، هذه-عندنا- هي الأسباب التي جعلتهم يتشددون ويهدرون الكثير من النصوص العربية التي رأوا عدم توفرها على الشروط التي حددوها، ومع ذلك فقد بنى الكوفيون قواعدهم على كل نص وجدوه أمامهم حتى انتقدوا في هذا الأمر، لكثرة اعتمادهم النصوص القليلة المفردة التي اعتبرت شاذة عند البصريين، ونحن اليوم لا نملك نحوين أحدهما بصري والآخر كوفي، بل هما نحو واحد-هكذا ينظر إلى النحو العربي- أبعدَ هذا تبقى قضية القصور الكمي مطروحة [[5]](#footnote-5)؟

**ثانيا**: **دعوى الاختلاف النوعي**:

يعد محور هذا الأسلوب من أساليب التأويل في النحو العربي على وجود فوارق نوعية بين النصوص وليست كميّة، وهي مقولة ترتكز على أمرين اثنين هما: الأول: الاختلاف في درجة فصاحة النصوص، والثاني: الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص. ويتصور النحاة أن ثمة فارقا حاسما بين نوعين من النصوص، نوع يتصف بالفصاحة، ونوع آخر ينحط عنها ويتفقر إليها، أما الأمر الثاني فناتج عن تفرقة النحاة بين الجنسين الأدبيين الشعر والنثر، وجعلوا محور التفرقة هو النظم، أي وحدة الوزن والرويّ معاً، إذ تسامحوا مع الشاعر فرخصوا له الوقوع في الخطأ وعللوا ذلك بضرورة الشعر، وتشددوا مع الناثر[[6]](#footnote-6).

**ثالثا: دعوى إعادة صياغة التركيب**:

وثالث الأساليب التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص لا يقف عن قلة النصوص ولا يقتصر على التفريقة النوعية، وإنما تمحور الادعاء الثالث في توهمهم أبعادا لا وجود لها في النص على ما يقول أبو المكارم[[7]](#footnote-7) وقد وصفه بأنه تجاوز كل مدى موضوعي، وكذلك كل مقياس علمي وذكر منه أشكالا كثيرة وهي :الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى ، والتحريف ، ومنها أيضاً: التقدير، والاتساع، والإضمار، والاستتار ، والفصل والاعتراض والتعليق، والإلغاء ، وغلبة الفروع على الأصول، ورد الفروع إلى الأصول[[8]](#footnote-8).

**أساليب التأويل النحوي**

تختلف تقسيمات أساليب التأويل النحوي في الكتب اللغوية، لكنها تصب في نهاية المطاف إلى النهر نفسه، فمن التقسيمات التي تتداولها كتب أصول النحو والتفكير النحوي، تقسيم الدكتور علي أبو المكارم الذي يرى بأن أساليب التأويل النحوي ووسائله تنقسم إلى ثلاثة أنواع: أولها، وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي، وتنقسم بدورها إلى: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، وثانيها: وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، وتنقسم إلى التقديم والتأخير والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول، وثالثها: وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وأنواعها: الحمل على المعنى، وردّ الفروع إلى الأصول. ويبدو للباحث أن هذا التقسيم والمصطلحات والمفاهيم تتداخل فيما بينها فما نجده في فرع لدى مؤلف نجده في آخر لدى باحث آخر، وعليه فتكاد تجمع كتب أصول النحو والتفكير النحوي والنظرية النحوية على أنّ أهم أبواب التأويل وصوره وأساليبه: الحذف والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير.

**أولاً: الحذف والتقدير:**

يرى الدكتور علي أبو المكارم[[9]](#footnote-9) بأن ظاهرة الحذف والتقدير تمتد على جبهة واسعة في النظرية النحوية العربية، إذ تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل إلى تقدير الجملة، والتركيب، والكلام، وتضم فيما بين ذلك أجزاء الكلمة، بمختلف أنواعها ووظائفها النحوية؛ لأن الكلمة التي تعرضت للحذف قد تكون إما فعلا، أو اسما أو حرفاً، وبذلك يمكن تصنيف المستويات التي تتناولها الظاهرة على النحو الآتي:

1. **الحركة الإعرابية**:

تقدر الحركة الإعرابية عند النحاة في مواطن متعددة في النحو العربي منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه ومنها ما تقدر بعض الحركات فحسب، وأهم المواضع التي يطرد تقدير الحركات فيها ما يأتي:

1- في الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي حصرت في سبع عند بعضهم ، ووصلت إلى تسع جمل عند البعض الآخر، وهي معروفة مبثوثة في كتب النحو العربي.

**2-** المصدر المؤول: وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه.

3- الأسماء المقصورة وتقدر فيها الحركات الثلاث الرفع والنصب والجر.

4- الأسماء المنقوصة: ويطرد تقدير الحركة فيها في حالتي الرفع والجر.

5- الأسماء المبنية: وتقدر فيها الحركات الإعرابية في جميع تلك الأنواع من الأسماء.

6- الفعل المضارع المبني، ويطرد عند النحاة تقدير الحركات الثلاث فيه.

7- الفعل المضارع المعتل: ويطرد تقدير حركتي الرفع والنصب في المعتل بالألف منه، على حين لا يطرد التقدير في المعتل بالواو أو بالياء إلا في حركة واحدة هي الرفع فحسب.

1. **الجملة:**

يرى الدكتور مبارك بأن الحذف خاصية من خصائص العربية تتميز بها عن سائر اللغات، ومن ثم وجدنا متكلمي العربية قد مارسوه متى دعت الضرورة إليه، وما لم يكن الحذف مخلا بالمعنى، ومن ثم فهو فضيلة تتباهى بها العرب على غيرها من الأمم، وقد تعرضت أجزاء الجملة بنوعيها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو الكثيرة إلا ويتصل بالحذف والتقدير. يذكر الدكتور علي أبو المكارم (259) بأن هناك أبواباً كثيرة يطرد فيها الحذف، ومن ثم التقدير، وهي المبتدأ ، والخبر، والمفاعيل ، والإضافة ، والموصول، والقسم، والشرط، والعطف، والعائد. ويرى بأن الحذف في هذه الأبواب متصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف، وقد أرجع هذا الأمر إلى قاعدتين أو نظريتين هما:

أولاً: مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي وجود أطراف ثلاثة: عامل ومعمول وحركة إعرابية.

ثانياً: مفهوم نظام الجملة عند النحاة، وهو النظام الذي يؤسس الجملة على فكرة الإسناد: مسند ومسند إليه.

ويرى النحاة أنّ حذف عناصر الجملة مطرد في مواضع محددة، منها: القسم والشرط والعطف والصلة والحال والمفعول به والمصادر والظروف والظروف والجار والمجرور.

**ثانياً: الزيادة**

يرى الدكتور علي أبو المكارم (267) بأن الزيادة هي الجانب المكمل لدعوى الحذف، وهي من الأساليب التي لجأ إليها النحاة ، وهي دعوى تبدأ من الصورة الذهنية للنص كما يقول وليس من النص نفسه، ومن ثم تغفل مقوماته، والزيادة عندهم تدخل في المستوى الصرفي والمستوى التركيبي، وتشمل الصيغ، والمفردات ،والتراكيب، فلقد نص الصرفيون على حروف أصلية وحروف مزيدة لمعنى، والزيادة عند النحاة هي على خلاف بينهم غير أن الغالبية منهم يقرونها بل يقرونها حتى في القرآن الكريم، ولا عجب في ذلك فإنه نزل على سبعة أحرف، وهم إذ يقرون بوجودها في التراكيب اللغوية فإنهم يهدفون بها تقوية المعنى إذ تشتهر مقولة: تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى، وقال بعضهم إن الزيادة لا تكون لتقوية المعنى وتأكيده وإنما تضفي نوعا من الاتساق بين صيغ التراكيب، وكيفما كان الحال فإننا نرى أن الزيادة أمر مقرر عند النحاة ومن ثم وجدناهم يذكرون مواضع تطرد فيها زيادة بعض الحروف وهي:

الباء: ترد الباء زائدة مع كل من المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، وخبر ليس وخبر ما الحجازية، ولها شواهد عدة نكتفي بشاهد واحد أو شاهدين قرآنيين منها قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) ومنها قوله تعالى( ليسوا بها بكافرين).

مِن : تزاد مِن بشروط ثلاثة عند النحاة وهي: أن تكون مع النكرة، وأن تكون عامة، وأن تكون في غير الموجب. وشواهدها كثيرة منها قوله تعالى (فكلوا مما أمسكن عليكم) وقوله (ويكفر عنكم من سيئاتكم).

**إن** : تزاد إن في مواضع وغالبا تكون بعد (ما) النافية ومن شواهدها قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم طالي أنيق جرب

**ما**: تزاد (ما ) لإفادة التأكيد، وهي قد تكون كافة وقد تكون غير كافة، ومن شواهدها قوله تعالى( كأنما يساقون إلى الموت). وقوله أيضاً ( ربما يود الذين كفروا).

**لا:** تزاد لا للتأكيد، ويبطل عملها ومن شواهدها قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله).

**كان**: تزاد كان حشوا وتطرد زيادتها في موضعين هما بين معمولي إن مثل إن من أفضلهم-كان-زيدا وبين الجار والمجرور .

**أفعال القلوب**: تكون أفعال القلوب زائدة إذا ألغيت أي أبطل عملها مثل قولنا الجهل ضار ظننت.

**ثالثاً: التقديم والتأخير:**

وهو وسيلة هامة وكثيرة الانتشار، والشيوع في النحو العربي، وقد اعتبرت ميزة في النظام النحوي العربي، إذ جعلته يتسم بالمرونة، هذه المرونة التي أتاحت للمنشئ العربي فرصا كثيرة للتعبير عن مختلف الأغراض والمشاعر، ثم إنّ التقديم والتأخير مسألة متداخلة بين النحو والبلاغة حتى أن الدارسين نجدهم يتنازعون نسبته إلى الدرس النحوي؟ أم الدرس البلاغي، ومن ثم وجدنا التقديم والتأخير درسا نحوياً وبلاغياً، فهو موجود في كتب النحو، وموجود في كتب البلاغة، وله علاقة وطيدة بالمعنى، أو بالأغراض البلاغية، وقد أجهد النحاة أنفسهم في البحث عن المواطن التي يطرد فيها التقديم والتأخير، فوجدناهم ينصون على التقديم الوجوبي، والتقديم الجوازي، ففي الجملة الاسمية مثلا نجدهم ينصون على مواضع قدم فيها الخبر وجوبا ومواضع قدم فيها الخبر جوازا ،كما وجدناهم يذكرون مصطلح الصدارة الذي له علاقة بهذا الباب وسنذكر بعضا من الأبواب التي يجب فيها التقديم ومنها:

1- الشرط من الأساليب التي تحتل فيها الأداة وجوبا الصدارة الشرط حيث تمثل الأداة فيه صدارة الترتيب، ثم يذكر بعدها الجملتان المكونتان لأسلوب الشرط ،فإذا وردت نصوص شرطية خولف فيها هذا الترتيب أولت

2- الصفة والموصوف: هذا الموضع يتحتم فيه تقدم الموصوف على الصفة في العربية.

3- كان ومعمولاها: فقد أوجب النحاة تأخير خبرها عن اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية مثل كان زيد يقوم على خلاف بينهم في المسالة (**التأويل النحوي وأثره في عملية الفهم والتبليغ د. مبارك تريكي)**

**أمثلة من القرآن الكريم على التأويل النحوي:**

1**- اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر:**
قال جمهور النحاة: "لا يجوز أن نقول: قاما رجلان، ولا جاؤوا رجال، ولا جئن نساء.. بل قام رجلان، وجاء رجال، وجاءت نساء..."
وقال الله تعالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا}.. وقال: ثم عموا وصموا كثير منهم. وقال شاعر قديم:

يلومونني في اشتراء النخيـ
ـل أهلي فكلهمُ يعذلُ

وقال ابن قيس الرقيات:
تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعد وحميم

وقال آخر:
رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
فأعرضن عني بالخدود النواضر

وفي كل الأمثلة اتصلت بالفعل علامة الجمع أو التثنية {صموا كثرا منهم} "يلومونني أهلي" "أسلماه مبعد وحميم" " رأين الغواني".
وقد أوّل بعض البصريين ما ذكرنا كما هي عادتهم؛ قال سيبويه: "وأما قوله تعالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا} فإنما يجيء الاسم الظاهر على البدل كقولك: انطلقوا، فيقال: من؟ فتقول: بنو فلان" وهكذا معظم البصريين فهم يرون علامة الجمع أو التثنية فاعلا ويرون الاسم الظاهر بدلا منها.
وقال آخرون: "الاسم الظاهر خبر لمبتدأ محذوف تقديره: العمى والصم كثير منهم" أو بدل كما في "رأين الناظرات الغواني"..الخ.
وقال آخرون: "هو خبر مبتدأ مؤخر وما قبله خبر له".
وقد أسرف بعض البصريين في هجاء هذه اللغة حتى سموها لغة "أكلوني البراغيث" ووصفوها بالقبح والشذوذ والضعف والقلة..الخ.
وفي كتاب سبيويه "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث؛ وهي قليلة".
ورغم أن سيبويه إمام البصريين فقد كان هادئا ومنصفا فيما قال؛ حيث لم يصف هذه اللغة بما وصفها به البصريون من بعده وإنما اكتفى بوصفها بالقلة دون طعن في صحتها. وهو إنصاف تحلى به ابن مالك حين قال في ألفيته:
ووحدِ الفعلَ إذا ما سندا
لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا
والفعل للظاهر بعدُ مسند
ولا غرو في ذلك فإظهار علامة الجمع والتثنية لغة مسموعة عن طيئ وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب؛ وهم من أفصح العرب -كما في الوافي وأوضح المسالك وغيرهما- ولا يضرها الطعن في صحتها ما دامت قد ثبتت في أفصح النصوص نثرا ونظما؛ رغم شراسة الهجمات التي تعرضت لها منذ العهد العباسي وحتى عصرنا الحاضر؛ خصوصا من قبل الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه "الموجز في قواعد اللغة العربية" ومن قبل فتحي الدجاني في كتابه "ظاهرة الشذوذ".

2- **الخبر**
أوجب جمهور النحاة أن يكون الخبر من جنس ما أخبر به (مبتدأ كان أم فعلا ناسخا أم حرفا كذلك) والله تعالى يقول: {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا.
فـ{الذين يتوفون} هم الأزواج من الرجال، واللاتي يتربصن هن الزوجات من النساء؛ فالخبر خلاف المبتدأ.. ومثل هذا كثير في الشعر:

بنى أسد إن ابن قيس وقتله بغير دم: دار المذلة حلت
لعلي إن مالت بي الريح ميلة علي ابن أبي ذبان أن يتندما

فدار المذلة غير ابن قيس، والمتندم غير من مالت به الريح. وفى مثل هذا تأويلات نذكر منها اثنين:
أولا: تأول سيبويه أمثال هذا مما اختلف الخبر فيه عما أخبر به فقال: "الخبر محذوف وهو مقدر قبل المبتدأ. وتقديره: فيما يتلي عليكم حكم الذين يتوفون منكم؛ أما جملة {يتربصن} فهي بيان للحكم لا محل لها من الإعراب".
وقيل في تأويل المثالين التاليين: "بني أسد إن ابن قيس بريء، وإن قتله بغير دم" .. الخ؛ "لعلي منتقم من ابن أبي ذبان، ولعله أن يتندم إن مالت بي الريح ميلة عليه".
ثانيا: تأول المبرد ما اختلف فيه الخبر عما أخبر عنه فقال: "جملة يتربصن بأنفسهن خبر لمتبدأ محذوف تقديره أزواجهم يتربصن، وأزواجهم يتربصن جملة في محل رفع على الإخبار عن المبتدأ الأول".
أما الكوفيون فانقسموا طائفتين حيال هذا وأمثاله:
- طائفة أبقت الأمر على ظاهره وقالت لا يشترط تجانس بين الخبر وما أخبر عنه إذا وجد رباط يمنع اللبس وحصل المرام بوضوح.
- وطائفة قالت: "الخبر في مثل هذه محذوف" ومن هؤلاء الكسائي والفراء؛ يقول الفراء: "يجوز حذف الخبر إذا ذكرت أسماء ثم جاءت أسماء مضافة –من حيث المعنى- إلى الأسماء الأولى فلك ترك الإخبار عن الأول والإخبار عن المضاف المعنوي".

 **-3العطف على المحل (عطف التوهم(**
قال الكوفيون: يجوز العطف على المحل. وقال البصريون لا يجوز إلا على ظاهر مذكور من قبل، والله تعالى يقول: "وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين" فجزم الفعل {أكن} باعتباره معطوفا على محل جزم (الطلب) طبعا قرأ أبو عمرو البصري {وأكون} بالنصب وهذا خارج عن موضوع التأويل؛ لكن سائر القراء قرؤوا بالجزم.
ويقول زهير ابن أبي سلمى:
بدا لي أني لست مدركَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فجرّ "ولا سابق" دون وجود اسم مجرور تعطف عليه؛ بل باعتبارها معطوفة على خبر "ليس" ومن حقه الاقتران بالباء.
ولأن البصريين لا يقبلون ما تقدم فقد قالوا في الفعل الذي جاء مجزوما مع عطفه على فعل منصوب {فأصدق وأكن من الصالحين} إن الفعل "أكن" مجزوم على "التوهم" بتقدير أن الجملة المتوهمة هي "إن تؤخرني أصدقْ وأكن من الصالحين" وبه قال الخليل وارتضاه سيبويه. ولا يخفى ما في وصف القرآن بالتوهم من سوء أدب!.
وقالوا في البيت: "لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا... " إنما جروا هذا لأن الباء قد تدخل الأول، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء".
وقال المبرد وطائفة من البصريين: إنما جزم الفعل "أكن" لأن محله الجزم لوقوعه في جواب التمني؛ وتقدير الآية: "لولا أخرتني أصدق وأكن من الصالحين" ومن هذا الباب قول أبي دواد:
فأبلوني بليتكم لعلي
أصالحُكم واستدرجْ نويا
فأنت تراه رفع الأول وعطف عليه الثاني مجزوما.

4**- الاسم المرفوع بعد إن الشرطية**
منع البصريون أن يجيء المبتدأ –أو غيره- من الأسماء المرفوعة في صدر الكلام بعد أداة شرط. وقال الكوفيون: "يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته" محتجين بقول الله تعالى: {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله} وبالسماع الفاشي كالمثل المأثور "إن كذبٌ نجّى فصدقٌ أخلق" وكقول سويد بن كراع:

فإن أنتما أحكمتانيَ فازجرا أراهط تؤذيني من الناس رضعا

وقول الآخر:
لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقول سفانة بنت حاتم:
فقولا لهذا اللائمي اليوم: أعفني فإن أنت لم تفعل فعض الأصابعا

تأول المانعون ما جاء من الأسماء المرفوعة متصلا بأداة شرط بما يتفق مع قواعدهم فقالوا إن التقدير "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك".. "فإن أحكمتاني أنتما أحكمتماني".. "فإن لم تفعل أنت لم تفعل".. الخ؛ وخطّأ الزجاج الكوفيين في تصويب هذه اللغة. قال في كتابه "إعراب القرآن" بالحرف: "ومن زعم أنه يرفع أحد بالابتداء فقد أخطأ؛ لأن (إن) من عوامل الجزم ولا تتصل بالأسماء، وإذا حدث ذلك لم تعمل الأسماء فيما بعدها”.
وكاد البصريون يجمعون على أن أدوات الشرط لا تتصل بغير الأفعال؛ ولذا لجؤوا إلى تقدير أفعال مطابقة للتي وردت في الكلام حفاظا على اعتبار قواعدهم.
إلا أن الكوفيين كانوا أهنأ بالا حين بنوا مذهبهم على اعتماد ما صح عن العرب في لغتهم دون تأويل أو طعن أو تقدير.

انتهى

والله الموفق

المصادر والمراجع:

* الأفغاني، سعيد (1994).أصول النحو. مصر: المطبوعات الجامعية.
* باشا، أحمد تيمور (2001). السماع والقياس. القاهرة: دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى.
* رجشتراسر، ترجمه رمضان عبد التواب (1929).التطور النحوي للغة العربية. مصر: مكتبة الخانجي.
* الجاسم، محمود حسن (2010). تأويل النص القرآني وقضايا النحو. دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى.
* الحديثي، خديجة (2001).المدارس النحوية. بغداد: مكتبة اللغة العربية، الأردن: دار الأمل، الطبعة الثالثة.
* حسان، تمام (2000).الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. القاهرة: عالك الكتب.
* الخطيب، محمد عبد الفتاح (2006). ضوابط الفكر النحوي. مصر: دار البصائر، الطبعة الأولى.
* الزبيدي، سعيد (1997). القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، الأردن: دار الشروق، الطبعة الأولى.
* السامرائي، إبراهيم (1987).المدارس النحوية أسطورة وواقع. عمّان: دار الفكر.
* السامرائي، إبراهيم (1995).النحو العربي في مواجهة العصر. بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى.
* شمس الدين، جلال (1994).التعليل النحوي عند الكوفيين. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
* الصالح، حسين حامد (2005). التأويل اللغوي في القرآن الكريم. بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
* الطنطاوي، محمد (1995).نشأة النحو و تاريخ اشهر النحاة. مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.
* ضيف، شوقي (1968).المدارس النحوية. مصر: دار المعارف، الطبعة السابعة.
* عبد الرحمن، ممدوح (2000).المنظومة النحوية: دراسة تحليلية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
* عبد الغني، أحمد عبد العظيم (1990). القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية. القاهرة: دار الثقافة.
* عبداللطيف، محمد حماسه (2000).النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعني النحوي-الدلالي. الأردن: دار الشروق، الطبعة الأولى.
* العُتَيِق، عبد الله به سُليمان (د. ت).النحو إلى أصول النحو . د. ت.
* عيد، محمد (1989). أصول النحو العربي .. في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الرابعة.
* مجدوب، عز الدين (1998).المنوال النحوي العربي دراسة لسانية. تونس: محمد علي الحامي، وكلية الآداب سوسة، الطبعة الأولى.
* مفتاح، محمد (1994). التلقي والتأويل. بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى.
* أبو المكارم، علي (2007). أصول التفكير النحوي. مصر: دار غريب.
* مكرم، عبد العال (1993).الحلقة المفقودة في تاريخ النحو. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.
* الورد، عبد المجيد (1997).المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير. بغداد: المكتبة العصرية.
* الفهرس
* التأويل النحوي ..........................................................
* **مقدمة ...................................................................**
* **التأويل لغةً واصطلاحاً ...................................................**
* **التأويل لغة ...............................................................**
* **التأويل اصطلاحاً ........................................................**
* **دلالة لفظة التأويل في القرآن الكريم .......................................**
* **نشأة التأويل وتطور مفهومه نحوياً .........................................**
* **أسباب لجوء الفكر النحوي إلى التأويل وأساليبه ............................**
* **أسباب اللجوء إلى التأويل النحوي ........................................**
* **أولا**ً: **دعوى القصور الكمي للنصوص .....................................**
* **ثانياً**: **دعوى الاختلاف النوعي .............................................**
* **ثالثا: دعوى إعادة صياغة التركيب .........................................**
* **أساليب التأويل النحوي ...................................................**
* **أولاً: الحذف والتقدير .....................................................**
* **ثانياً: الزيادة ...............................................................**
* **ثالثاً: التقديم والتأخير .....................................................**
* **أمثلة من القرآن الكريم على التأويل النحوي ................................**
* المصادر والمراجع **..........................................................**
1. (التأويل بين البصريين والكوفيين: 25. [↑](#footnote-ref-1)
2. أصول النحو العربي. [↑](#footnote-ref-2)
3. نصر حامد أبو زيد ص87. [↑](#footnote-ref-3)
4. التفكير النحوي 231. [↑](#footnote-ref-4)
5. د. مبارك تريكي: التأويل النحوي وأثره في عملية الفهم والتبليغ. [↑](#footnote-ref-5)
6. أبو المكارم: 244-240. [↑](#footnote-ref-6)
7. د علي أبو المكارم (247) [↑](#footnote-ref-7)
8. التفكير النحوي 247. [↑](#footnote-ref-8)
9. التفكير النحوي 255. [↑](#footnote-ref-9)